منفذ الوديعة.. حجم الفساد ودخله السنوي

هل ستعود فوائده لخزانة الدولة بعد استعادته من قوات هاشم الأحمر؟

هل سيستفيد المواطن الحضرمي بشكل خاص والمواطن الجنوبي بشكل عام من إيراداته؟

الأمناء تقرير/ طارق القحطاني:

يقع منفذ الوديعة في أكبر محافظات الجنوب، محافظة حضرموت، ويعتبر من أهم المنافذ البرية الذي يربط بين الجنوب والمملكة العربية السعودية، ويحتل أهمية اقتصادية كبيرة لما له من عوائد نقدية كبيرة، ويعتبر من الموانئ البرية الرئيسية الذي يرفد خزانة الدولة بمليارات الريالات.

اقتصاديون قدروا دخله السنوي بـ5مليار، و176مليونًا، و884 ألف ريال يمني حسب إيرادات عام 2019م.

وقدرت مصادر مالية واقتصادية حجم الفساد والاختلاس في منفذ الوديعة البري على الحدود اليمنية السعودية بأكثر من ثلاثة مليارات ريال سنويا، تذهب لجيوب العصابات التي تدير المنفذ وتوفر له الحماية.

وقالت المصادر إنه رغم الأهمية الكبرى التي يتمتع بها المنفذ الذي يمر عبره ملايين المسافرين من وإلى اليمن، وتمر منه الناقلات التجارية والبضائع والمواد الغذائية والأدوية والمساعدات الإنسانية، إلا أنه تحول إلى حفرة عميقة من الفساد والابتزاز والجبايات والممارسات غير القانونية.

وتزايدت شكاوى السائقين والمسافرين، عبر المنفذ وأصحاب مكاتب النقل من الممارسات الابتزازية وعمليات الفساد التي تحدث في المنفذ والذي يعاني كذلك من سوء الخدمات وتهالك مبانيه، وغياب القانون الذي يحكم موظفيه.

ويشهد منفذ الوديعة أكبر عمليات الفساد في البلاد منذ ثماني سنوات دون أي تدخل لوقف ذلك الفساد من قبل الجهات المختصة رغم أنها قد بحت أصوات المسافرين من فسادهم.

وأكد سائقو شاحنات أن أشخاصًا بمنفذ الوديعة يقومون بفرض مبالغ ماليه كبيرة تتراوح بين 400 إلى 800 ريال سعودي على كل باص نقل.

ولم يتوقف الفساد في المنفذ عند ابتزاز المسافرين، حيث أكدت مصادر مطلعة أن لوبي الفساد في المنفذ يتحصل على ما يزيد عن عشرة ملايين ريال سنويا مقابل تجديد التراخيص بطرق غير قانونية، فضلا عن تمرير الشاحنات المحملة بالأثاث المستخدم مقابل رسوم تتراوح بين 50 إلى 80 ألف ريال يمني دون تفتيش، فضلا عن تقاضيهم رشاوي من سائقين أجانب تصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف ريال سعودي مقابل السماح لهم بالعبور قبل غيرهم.

كما يفرض لوبي الفساد رسومًا غير قانونية على ميزان وزن الشاحنات إضافة للسماح للحمولات غير النظامية بالمرور مقابل مبالغ مالية تزيد من 100 ألف ريال بمتوسط سنوي يصل إلى نصف مليار ريال سنويا من الميزان فقط.

كما قام لوبي الفساد في المنفذ بتأجير أراض تابعة للمنفذ ومنح التراخيص للمكاتب وفرض رسوم إضافية على الكهرباء والنظافة فضلاً عن فرض رسوم على مكاتب التلخيص الجمركي، تصل إلى 40 ألف ريال شهريا، تحت مسمى الخدمات وإجبار المكاتب على دفع 360 ألف ريال شهريا، تحت مسمى رواتب موظفين، وإنشاء خمسة مكاتب خاصة بالتخليص الجمركي.

فيما رفع عدد من المغتربين اليمنيين الزائرين لليمن من دول الخليج عبر منفذ الوديعة البري شكوى لمجلس القيادة الرئاسي ورؤساء مجالس النواب والشورى والحكومة لما يتعرضون له من نهب وابتزاز بالقوة من قبل مجموعة العالمية التي يملكها رجل الأعمال الشيباني عبر مكتبهم في منفذ الوديعة.

وقالوا في شكواهم بأنه يتم أخذ جبايات منهم بمعدل أربعة آلاف ريال سعودي على كل سيارة تدخل اليمن على المغتربين اليمنيين بحجة «تريبتك» الملغي دون وجه حق قانوني، وتواطؤ وحماية من قبل مصلحة الجمارك وقوات هاشم الأحمر وتجاهل وصمت وزارة المالية لهذا النهب المنظم وغير القانوني.

وأضافوا إنه منفذ شحن وصرفت المهرة يتم دفع مائتي ريال سعودي فقط دون زيادة أو نقصان لمصلحة الجمارك الحكومية وفي خزينة الدولة وتدخل بالسيارة أكثر من مرة بعد أن تم طرد مكاتب الشيباني العالمية منها منذ ثمان سنوات بشكل نهائي عن منافذ المهرة.

بينما تقوم شركة العالمية برفع الأسعار حسب مزاجها وبشكل منظم ويومي ودون رقيب وحسيب في منفذ الوديعة منذ سنوات من مائتي ريال إلى أربعة ألف ريال سعودي خارج خزينة الدولة وبدون سندات الدولة ووزارة المالية.

وطالب المغتربون بسرعة إيقاف هذا الابتزاز والنهب المنظم والخطير ورفع المعاناة عن مئات الآلاف من المغتربين الذين يعودون للوطن لزيارة أهلهم وأولادهم والمساهمة في استقراره وتنميته لأجل نهبهم وفرض عليهم جبايات غير قانونية.

هذا ملخص مختصر لمنفذ الوديعة.. اليوم وبعد تحريره من سيطرة القوى الشمالية المحتلة المتنفذة إلى السلطات المحلية في حضرموت هل يتم معالجة كل الفساد المستشري فيه كي تستفيد منه الدولة والمواطن الحضرمي أم أن السلطات الجديدة ستمارس ممارسات القوى الشمالية المحتلة وعائداته النقدية ستذهب إلى جيوب متنفذين جدد؟

الانتقالي الجنوبي والصراع مع دولة الشمال العميقة

كيف يخوض الانتقالي الجنوبي صراعا لتوطيد حكم الجنوب؟

الأمناء قسم المتابعات:

يصارع المجلس الانتقالي الجنوبي بكل شراسة أفعال وجرائم وتوجهات الدولة العميقة الشمالية التي تغلغلت في مفاصل الحكومة والإدارات والمؤسسات، وتعمل بكل طاقتها لإفشال الأمن بعدن وتنفيذ أعمال عدائية، منها انهيار الخدمات وكذا الدعم الكامل للإرهاب.

وتشهد المرحلة الحالية صراعًا محمومًا وشرسًا يجري بين الانتقالي والدولة العميقة والإرهاب المدعوم لاستهداف العاصمة عدن ومحافظات الجنوب المحررة.

ويجري الصراع على مستويات عليا وغير معلنة، حيث يشكل الصراع صراعًا حول جوهر استقرار عدن ومحافظات الجنوب المحررة وإنهاء مراكز القوى العميقة التي عملت كثيرًا وكانت سببًا في خراب ودمار الجنوب ومحافظاته ولا تزال تعمل من خلال استراتيجياتها العدوانية.

فشل رئاسي وحكومي قد يفجر ثورة شعبية

وازدادت في الآونة الأخيرة حدة الغضب الشعبي في محافظات الجنوب، لا سيما العاصمة عدن التي لا تزال ترزح تحت فشل مجلس الرئاسة الذي يرأسه رشاد العليمي، باعتباره من مخلفات نظام علي عبدالله صالح الذي تم إسقاطه في 2011.

وكذا فشل حكومة المناصفة برئيسها معين عبدالملك التي لم تقدم حتى الآن أي نموذج يذكر ولم تعالج ولو ملفاً واحداً من الملفات التي تخص الخدمات ومعيشة الناس وانهيار الاقتصاد والعملة وتوفير مرتبات القوات المسلحة ورفع مرتبات القطاعات المدنية التي أصبحت غير قادرة على مواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

وبرزت دعوات مؤخرًا تدعو إلى ثورة شعبية لإسقاط رشاد العليمي من مجلس الرئاسة وكذا إسقاط معين عبدالملك من رئيس الحكومة وإعادة اختيار حكومة وسلطة يكون همها الأول والأخير تنمية محافظات الجنوب المحررة ومعالجة الملفات الخطيرة والاقتصادية لكي تصبح نموذجا للتحرير بدلا من جعلها في حضيض الأوضاع المزرية مما يؤثر على سمعة التحالف العربي وقدرته في دعم وتنمية محافظات الجنوب المحررة.

التحالف العربي مع محافظات الجنوب المحررة أم ضدها؟

سؤال برز في كثير من المناسبات لدى قادة وسياسيين وإعلاميين ونشطاء، وهو سؤال مهم يضع في الحسبان: ما الذي يجعل الأوضاع في الجنوب بهذا الانهيار؟ ومن يقف خلف ذلك؟

ويلي هذا السؤال سؤال آخر: هل يستطيع التحالف العربي مساعدة محافظات الجنوب المحررة على فكفكة الدولة العميقة الشمالية التي أصبحت تعرقل أي نهوض أو معالجة لملفات الخدمات والتي تملك مليشيا الحوثي عناصر تعمل لصالحها داخل هذه الدولة العميقة؟!

من جهة أخرى تشير المصادر أن الصراع الجنوبي الشمالي وصل إلى مستويات عليا وأصبح المجلس الانتقالي يحل محل القوى الشمالية التي كانت تسيطر على الدولة العميقة وكذا على منظومات الدبلوماسية والعمل السياسي الخارجي.

وأكدت مصادر أن الانتقالي عقد اتفاقات مع كثير من عناصر جنوبية كانت توالي أحزاب الشمال واتفق معها على حفظ مصالحها مقابل عملها لأجل الجنوب والمجلس الانتقالي وقطع علاقاتها بأي جهات أو مكونات أو أحزاب خارج الجنوب.

ولا تزال الأمور قيد التقييم والعمل والصراع بين المجلس الانتقالي والدولة العميقة وبين محددات العمل السياسي والأمني والاستخباراتي الجنوبي الذي يقوم الانتقالي بالعمل عليه لكسب كل أبناء الجنوب وجعل الجنوب كتلة واحدة ضمن مشروع المجلس الانتقالي الجنوبي في استعادة دولة الجنوب كاملة السيادة على حدود ما قبل 21 مايو/أيار 1990م.